السعي إلى التوازن:
الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الإفريقية

مسعود أوزجان* - محمد كوسا**

ملخص: جذبت الإمكانات والمشكلات في إفريقيا انتباه العديد من الجهات الفاعلة إلى القارة، من بينها تركيا. تهدف هذه الدراسة إلى الإسهام في المناقشات المحيطة بهذا الاهتمام من خلال تحليل الخصائص المشتركة للسياسات الموجهة نحو إفريقيا. ويركز هذا التحليل بشكل خاص على المعايير الرئيسة التي شكلت مبادرات تركيا من منظور تاريخي. إننا نؤكد أن السياسة التركية تجاه إفريقيا تدور حول عدة مفاهيم. إن تحليلنا لعملية صنع القرار في السياسة الإفريقية التي تنتهجها تركيا يرتكز على عدة مبادئ توجيهية، لعلها تتمثل في: نهج ثنائي الحزبية، والحفاظ على سياسة مستقلة، ونهج عقلاني وعملي، فضلاً عن التأكيد المتبادل. ولدراسة أولويات السياسة عبر فترات مختلفة، قمنا بتحليل المصادر الأولية، مثل محاضر البرلمان، وبرامج الانتخابات، ومذكرات الدبلوماسيين، إلى جانب الدوريات الصادرة عن وزارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: تركيا، إفريقيا، السياسة الخارجية التركية، سياسة تركيا تجاه إفريقيا، سياسة الانفتاح على إفريقيا.

* جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية،تركيا
** مؤسسة إفريقيا، تركيا

The Quest for Balance: Historical Background of Turkiye-Africa Relations

MESUT ÖZCAN*
ORCID NO: 0000-0003-0981-2577

MEHMET KÖSE **
ORCID NO: 0000-0001-5250-0742

ABSTRACT: *The potential and problems in Africa have attracted the attention of several actors, including Türkiye, to the continent. This article aims to contribute to the debates surrounding this interest by analyzing common characteristics of Africa-oriented policies. In particular, this analysis focuses on the key parameters that shaped Türkiye's initiatives through a historical perspective. We argue that the Turkish policy toward Africa revolves around several concepts. Our analysis of Türkiye's African policy decision-making is structured around several guiding principles: a bipartisan approach, maintaining autonomous policy, a rational and pragmatic approach, as well as mutual affirmation. To examine policy priorities across different periods, primary sources such as parliamentary minutes, election programs, and diplomats' memoirs were analyzed, alongside periodicals from the Ministry of Foreign Affairs.*

* Social Sciences University of Ankara, Türkiye
** Africa Foundation, Türkiye

Keywords: : Türkiye, Africa, Turkish Foreign Policy, Türkiye's African Policy, Africa Opening Policy.

رؤيـــة تركيـــة
2024-(4/13)
179 - 210

Received Date: 27 / 09 / 2024 • Accepted Date: 03 / 11 / 2024

DOI:10.36360/1560-013-004-011

مقدمة

إن النقاش حول القارة الإفريقية يتصاعد في السياسة العالمية، وبخاصة فيما يتعلق بالإمكانات الاقتصادية والبشرية فضلاً عن المشكلات السياسية والإنسانية والبيئية. وجذبت الزيادة السكانية، والنمو الاقتصادي المرتفع نسبيًّا، والموارد الطبيعية غير المستغلة انتباه العديد من اللاعبين في القارة. وعلى الرغم من هذه النظرة الإيجابية، فإن مشكلات الأمن الحالية والأزمات الإنسانية المستمرة والمتسارعة والتحديات البيئية تظل عقبات في طريق تقدم القارة.

كانت السياسة الخارجية التركية تجاه القارة الإفريقية محل نقاش متزايد داخل الدوائر الأكاديمية والدبلوماسية في العقدين الماضيين. والمجلات الأكاديمية وأوراق السياسة تناقش الأسباب وراء اهتمام تركيا بالقارة، وأدوات السياسة الخارجية التركية في إفريقيا، والجهات الفاعلة في هذه السياسة، ومزايا هذه السياسة وعيوبها.[1] يهدف هذا التحليل إلى الإسهام في هذه المناقشات من خلال مناقشة خصائص هذه السياسة التي كانت مشتركة على مدى سنوات عديدة من الحكومات المختلفة في أنقرة. وبدلاً من التركيز على العقدين الماضيين، تبدأ المناقشة بخلفية تاريخية لفهم الديناميكيات المحلية والدولية التي تؤثر في السياسة التركية تجاه القارة. وهناك أوجه تشابه، ولكن هناك أيضًا بعض الاختلافات بين سنوات الحرب الباردة وما بعدها. وعلى نحو مماثل، أضافت سياسة أنقرة النشطة تجاه إفريقيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أيضًا آفاقًا جديدة إلى جانب الأولويات التقليدية.

الخلفية التاريخية للاهتمام التركي بإفريقيا

في السنوات الأولى للجمهورية، كانت كل بلدان القارة الإفريقية تقريبًا تحت سيطرة القوى الأوروبية، ومن ثَمّ يتناول التحليل العلاقات مع بلدان القارة بعد الحرب العالمية الثانية. ونظرًا لتحديات بناء الدولة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، لم تكن الشؤون الإفريقية في هذه السنوات أولوية لأجندة السياسة الخارجية التركية.[2]

أدت عملية إنهاء الاستعمار بدءًا من غانا، إلى استقلال بلدان جنوب الصحراء الكبرى بعد الخمسينيات. وشكلت عقلية الحرب الباردة مواقف السياسة الخارجية التركية في أوائل الخمسينيات بشكل عام، وقد أثر هذا أيضًا في السياسة التركية تجاه البلدان الإفريقية، حيث شكلت المخاوف الأمنية المباشرة لتركيا بشأن التهديد السوفييتي سياستها في السنوات الأولى من الحرب الباردة، وأدى هذا إلى تأخير تركيا في الاستجابة لحركات إنهاء الاستعمار في البلدان الإفريقية.

وقد أثرت أزمة الصواريخ الكوبية ورسالة جونسون في تصورات صناع السياسة الخارجية الأتراك فيما يتعلق بعلاقتهم بالتحالف الغربي. كانت رسالة جونسون عام 1964 بمثابة نقطة تحول بالنسبة لتركيا من حيث جهودها الرامية إلى تنويع خيارات السياسة الخارجية. وبعد أن أدركت تركيا أن أولويات السياسة الخارجية لتركيا، مثل قبرص، لا تتوافق أحيانًا مع أولويات حلفائها الغربيين، حاولت الحصول على دعم الدول المستقلة حديثًا، منها الدول الإفريقية، لمصلحة قضايا السياسة الخارجية ضمن حدود النظام الدولي ثنائي القطب.

ولتطوير العلاقات مع الدول المستقلة حديثًا في إفريقيا، أشارت تركيا كثيرًا إلى أوجه التشابه بين حرب الاستقلال التي خاضتها ونضال الدول الإفريقية من أجل استقلالها. ويحظى التركيز على الاستقلال بقبول جيد في بعض دوائر الاتحاد الأفريقي، كما رأينا خلال زيارة الرئيس آنذاك جودت سوناي إلى إثيوبيا.[3] وكان هذا التركيز على الاستقلال متوافقًا أيضًا مع الحجج المؤيدة لحقوق الأتراك في قبرص. ومع ذلك، ظل نجاح تركيا من حيث الحصول على دعم هذه الدول المستقلة حديثًا لقضية قبرص محدودًا.

اكتسبت عملية إنهاء الاستعمار زخمًا في ستينيات القرن العشرين، وحصلت العديد من المستعمرات السابقة للدول الأوروبية على استقلالها. وكانب أغلب هذه الدول ترغب في تبني سياسات خارجية مستقلة وبرامج تنمية سريعة. وكانت الذكريات السلبية للقوى الاستعمارية الأوروبية السابقة والخطاب الجذاب للمعسكر الاشتراكي فيما يتصل بالتنمية السريعة تشكل السياسات الخارجية لمعظم هذه الدول الإفريقية المستقلة حديثًا.

اكتسب الاتجاه العام في صنع السياسة الخارجية في تركيا تجاه إفريقيا زخمًا في الستينيات والسبعينيات. ففي السبعينيات شاركت أحزاب من اليمين واليسار من الطيف السياسي في السياسة التركية، وانعكست أولوياتها أيضًا على السياسة الخارجية التركية عندما انضمت هذه الأحزاب إلى العديد من الحكومات الائتلافية. وفي عام 1978، جرى إنشاء إدارة حصرية لإفريقيا داخل وزارة الخارجية لزيادة العلاقات السياسية والاقتصادية مع القارة.[4] ولنجاح هذه المبادرة، جرى إنشاء العديد من الاتصالات السياسية والاقتصادية مع الدول الإفريقية. وفي هذا السياق، أعلن المسؤولون الأتراك دعمهم لاستقلال المستعمرات المتبقية واستعدادهم لتبادل الخبرات الاقتصادية لتنويع العلاقات الاقتصادية التركية.[5] وخلال هذه الفترة، كان التعليم وتوفير المنح الدراسية للطلاب الأفارقة من بين المطالب الرئيسة من الزعماء الأفارقة، وقد برزت هذه القضية بشكل بارز في المناقشات حول علاقات تركيا مع الدول الإفريقية.[6]

تطورت السياسة التركية تجاه الدول الإفريقية في ذلك الوقت لا على أساس ثنائي فقط، بل في إطار متعدد الأطراف أيضًا. على سبيل المثال، في أواخر سبعينيات القرن العشرين، أدّت تركيا دورًا نشطًا في إفريقيا من خلال الإسهام في استقلال ناميبيا بوصفها عضوًا في مجلس ناميبيا في الأمم المتحدة.[7] وعلى الرغم من هذه الجهود والخطط الأولية، يمكن القول: إن أنقرة أضاعت الفرصة لإقامة علاقات اقتصادية وسياسية دائمة مع إفريقيا خلال تلك الفترة.[8] ويمكن أن يُعزى هذا الإخفاق إلى عدة عوامل، منها الافتقار إلى الاهتمام بالقارة، وإعطاء الأولوية لقضايا أخرى، وعدم كفاية رأس المال البشري والموارد المالية لدعم هذه المبادرات.

خلقت نهاية الحرب الباردة بيئة دولية جديدة، أثرت بشكل كبير في السياسة الخارجية لتركيا. في هذا العصر الجديد، خضعت السياسة الخارجية التركية لتحول أيديولوجي وجيوسياسي. ونشأت الفرص والتهديدات عبر مجالات مختلفة لجهات فاعلة مختلفة، منها تركيا، وهذا دفع أنقرة إلى إعادة تعريف هويتها ودورها في هذا السياق العالمي المتغير. وبينما حافظت على مكانتها داخل المؤسسات الغربية، أُتيحت لتركيا الفرصة في توسيع علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية مع جهات فاعلة عالمية أخرى. كما مكنت الخصائص المحددة للقارة الإفريقية تركيا من تولّي دور أكثر بروزًا في المشهد السياسي والاقتصادي في إفريقيا.

على الرغم من أن القارة الإفريقية لم تكن بارزة على جدول أعمال السياسة الخارجية التركية في حقبة ما بعد الحرب الباردة مباشرة في تسعينيات القرن العشرين، إلا أن الجهود الرامية إلى تطوير سياسة شاملة تجاه إفريقيا ظهرت في النصف الأخير من العقد. ويمثل عام 1998، الذي تميز بتقديم خطة العمل الإفريقية، معلمًا مهمًّا في علاقات تركيا مع الدول الإفريقية، حيث تضمنت هذه الخطة عدة تدابير تهدف إلى تعزيز العلاقات مع إفريقيا، مع تأكيد الحاجة إلى تنويع العلاقات، وبخاصة في المجالات الاقتصادية والثقافية.[9] بالإضافة إلى المبادرات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، تضمنت الخطة أيضًا تدابير القوة الناعمة، مثل توفير المنح الدراسية للطلاب الأفارقة وتنظيم الأنشطة الأكاديمية التي تركز على القضايا الإفريقية؛ لضمان استدامة هذه الجهود. ومع ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية في عام 2001 وعدم الاستقرار السياسي اللاحق عوّقا التنفيذ الكامل لخطة العمل، وهذا أدى إلى انتكاسات في تحقيق أهدافها.

وكان إعلان سنة 2005 عامًا لإفريقيا بمثابة علامة فارقة أخرى مهمة وحاسمة في العلاقات التركية الإفريقية، الأمر الذي أدّى إلى تجدد الاهتمام بالقارة.[10] أصبحت تركيا

«شريكًا إستراتيجيًّا» للقارة في عام 2008 بموجب قرار الاتحاد الإفريقي. وزادت تركيا من حضورها الدبلوماسي في إفريقيا بشكل ملحوظ خلال عهد حزب العدالة والتنمية من خلال فتح السفارات، ومكاتب وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا)، والمراكز الثقافية التركية، ومدارس «معارف» التركية. كما زادت حصة إفريقيا في ميزانية تركيا الإنسانية والتنموية من خلال المشروعات التي تنفذها مؤسسات الدولة والمجتمع المدني على مستوى القارة. وكانت التفاعلات الاجتماعية والثقافية التي شهدتها هذه الحقبة مرحلة حاسمة في سياسة تركيا تجاه إفريقيا. وقد أدى الارتفاع الكبير في عدد الطلاب الأفارقة في تركيا بدعم من برامج المنح الدراسية الحكومية إلى بناء بُعد إنساني في هذه العلاقة. وعلى غرار المجالات الأخرى التي أرادت تركيا تحسين علاقاتها فيها، كان هناك العديد من الزيارات السياسية رفيعة المستوى والاتصالات مع الدول الإفريقية. ولتطوير وتعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية في مجالات مختلفة مثل الاقتصاد والثقافة، فإن التوجيه والدعم السياسي أمر بالغ الأهمية. وقد قاد الساسة الأتراك، وبخاصة الرئيس رجب طيب أردوغان، الجهود الرامية إلى تحسين العلاقات مع الدول الإفريقية. وفي هذا الصدد، عرّفت تركيا نفسها بأنها دولة إفريقية– أوراسية، وركزت في البداية على أدوات القوة الناعمة، واحترام قيم القارة وتقاليدها، مع محاولة الإسهام في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[11]

عرّفت تركيا نفسها بأنها دولة إفريقية – أوراسية، وركزت في البداية على أدوات القوة الداعمة، واحترام قيم القارة وتقاليدها، مع محاولة الإسهام في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أسباب النشاط التركي في إفريقيا

يفسر العديد من الأكاديميين النشاط المتزايد لتركيا في إفريقيا على أنه مظهر من مظاهر سعيها إلى اكتساب مكانة في السياسة العالمية.[12] وتستند علاقات تركيا مع إفريقيا في الغالب إلى الاعتراف بمصالحها الوطنية، ورغبتها في الحصول على مكانة جديدة بوصفها قوة سياسية ذات نطاق عالمي.[13] ويمكن فهم الاهتمام التركي المتجدد بإفريقيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أيضًا على أنه تعبير عن رغبة البلاد في الظهور بوصفها لاعبًا عالميًّا، وإعادة ضبط أجندة سياستها الخارجية في العصر الجديد.[14] إن التحوّل في الألفية الجديدة نحو إفريقيا هو نتيجة لعدة عوامل مترابطة، من ذلك التغيرات في البيئة العالمية، والمصالح الاقتصادية للبلاد، وتطور هويتها في السياسة الخارجية.[15] ومن حيث هذه الهوية، فبالإضافة إلى كونها قوة مركزية، يُقال أيضًا: إن الزعماء السياسيين

الحاليين في تركيا أرادوا بناء شخصية إيثارية لتركيا الحديثة.[16] ويتماشى هذا النهج مع الهدف الأوسع لأنقرة المتمثل في توسيع نفوذ البلاد العالمي، وتعمل القارة الإفريقية بوصفها مثالاً بارزًا، حيث تنعكس هذه الهوية من خلال تنفيذ السياسات.

إلى جانب السعي إلى مكانة جديدة، يشير بعض الباحثين أيضًا إلى القرب المدعوم بالروابط التاريخية والثقافية، والبحث عن أسواق جديدة من بين العوامل التي تشكل الاهتمام التركي بالقارة.[17] ووفقًا للمراقبين الأفارقة، كانت الحكومات التركية المتعاقبة تعتمد على الموقع الجغرافي المركزي للبلاد وقربها من إفريقيا، وعدم وجود ماض استعماري، وقرابة الشعب التركي بالمسلمين في إفريقيا بوصف ذلك أساسًا لسياساتها.[18] وعلى الرغم من أن الهوية الإسلامية تؤدّي دورًا من حيث تقديم المساعدة، فإن الدين يعمل بوصفه أداة لا أنه القوة الدافعة وراء معظم المبادرات التركية.[19]

إن هذه السياسة الجديدة تتفق إلى حد كبير مع حقيقة مفادها أنه إذا أرادت دولة ما أن يكون لها رأي في السياسة العالمية، فإنها تحتاج إلى تطوير سياسات وخطابات تتناول التحديات العالمية. ويتوافق هذا الموقف أيضًا مع صعود العديد من الجهات الفاعلة الجديدة في السياسة الدولية، التي يمكن تلخيصها في «صعود الجنوب العالمي». يسمح هذا النهج بمشاركة مخاوف الجنوب العالمي في السياسة الدولية ويجلب أيضًا دعم الدول لمصالحها الوطنية ومخاوف السياسة الخارجية. وتماشيًا مع هذه العوامل، كانت المخاوف الإنسانية والتنموية ركيزة أساسية للسياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا- ومن المرجّح أن تظل كذلك. وعلى نحو مماثل، اكتسب قطاع الأمن والدفاع زخمًا منذ عام 2020 مع الطلب المتزايد على المنتجات الدفاعية التركية.[20]

في هذه الدراسة، ركزنا على المعايير الرئيسة التي شكّلت مبادرات تركيا في الانفتاح على إفريقيا. ونزعم أن تحليل السياسة التركية تجاه إفريقيا يدور حول العديد من المفاهيم، الموضحة أدناه، التي لها صلة عبر فترات زمنية مختلفة، وتخدم أغراضًا سياسية مختلفة. تساعد هذه المفاهيم في وضع إفريقيا في الإطار الأوسع للسياسة الخارجية التركية. إن تحليلنا لعملية صنع القرار السياسي في تركيا بشأن إفريقيا يتمحور حول عدة مبادئ توجيهية، منها: النهج ثنائي الحزب، والحفاظ على سياسة مستقلة، والنهج العقلاني والعملي. ولتحديد أولويات السياسة عبر فترات مختلفة استعنّا بالمصادر الأولية. فقد قدمت محاضر البرلمان من كل من اللجان والجمعية العامة رؤى ثرية حول المناقشات التي شكلت السياسة.

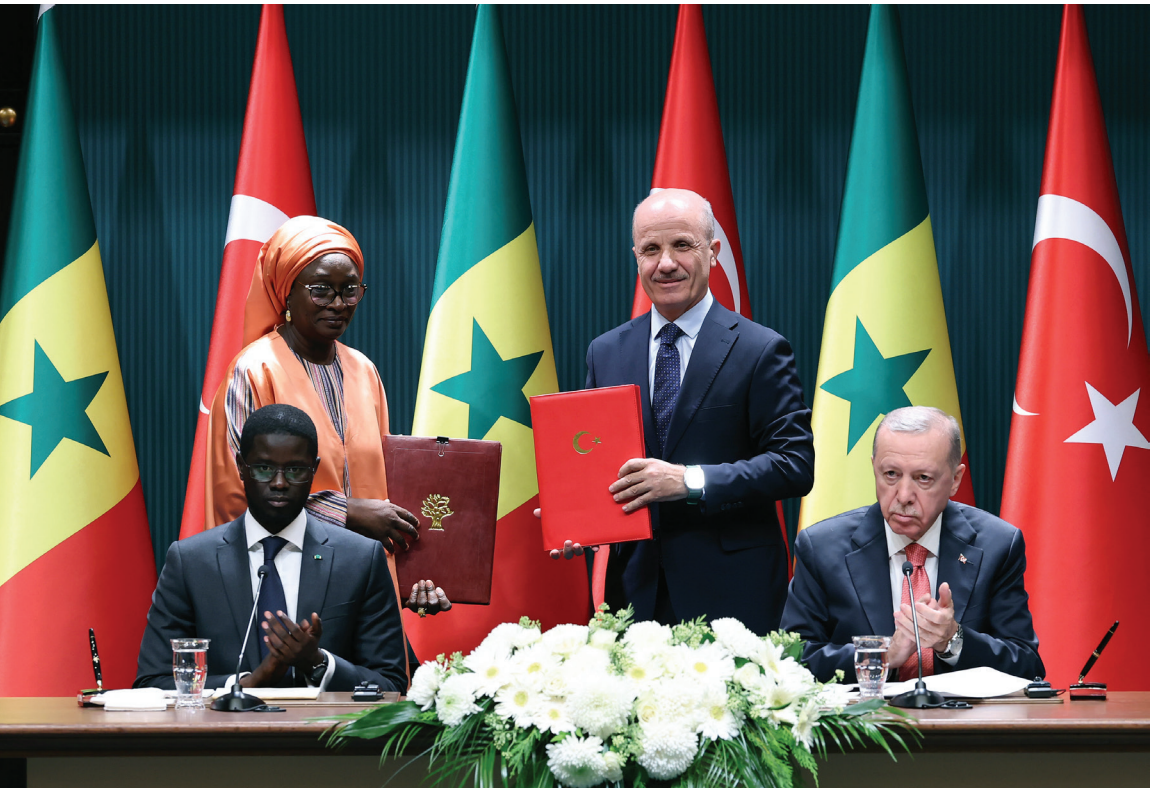

بالإضافة إلى ذلك، قمنا بفحص برامج الانتخابات للأحزاب السياسية الرئيسة لكل فترة، ووفرت مذكرات الدبلوماسيين رؤى نقدية حول تطور السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا. كما قمنا بمراجعة الدوريات التي نشرتها وزارة الخارجية منذ الستينيات. بالإضافة إلى هذه المصادر، استفدنا أيضًا بشكل كبير من العديد من الأكاديميين الأتراك والأجانب الذين كتبوا حول هذا الموضوع.

المبادئ التوجيهية للسياسة الخارجية التركية في إفريقيا

النهج الحزبي لسياسة تركيا تجاه إفريقيا

في الحياة السياسية التركية، تهيمن السياسات التي تركز على الحزب. يغذي الاستقطاب السياسة الحزبية المحلية. إن تأثيرات الاستقطاب السياسي محدودة في السياسة الخارجية مقارنة بالسياسة الداخلية. وعلى الرغم من هذا، يمكننا أن نجد أمثلة للاستقطاب السياسي حتى في قضايا السياسة الخارجية مثل العلاقات مع الولايات المتحدة والشرق الأوسط. هناك استثناءات حيث نرى سياسات ثنائية الحزبية، حتى

لو كانت محدودة النطاق. وهذا النهج الحزبي صحيح أيضًا لبعض القضايا في السياسة الخارجية حيث إن سياسات الانفتاح على إفريقيا من بين الموضوعات التي يمكن عدّها ثنائية الحزبية في السياسة الخارجية التركية.

أدرجت تركيا سياسات الانفتاح على إفريقيا في أجندتها للسياسة الخارجية منذ ستينيات القرن العشرين، ومع موجات الاستقلال في إفريقيا، وقبل سياسة الانفتاح على إفريقيا التي جرى الاستشهاد بها على نطاق واسع في عام 1998، جرى اتخاذ ثلاث مبادرات على الأقل لتطوير سياسة إفريقيا. لم تكن هذه المبادرات الانفتاحية السابقة موثقة ومتداولة مثل مبادرة عام 1998. وكانت أحدث المبادرات مستمرة في ظل حكومات حزب العدالة والتنمية على مدى العقدين الماضيين، وتميزت بإعلان عام 2005 «عام إفريقيا». وخلال حكومات حزب العدالة والتنمية، توسعت سياسة تركيا تجاه إفريقيا من خلال المؤسسات الحكومية المشتركة، وترسخت سياسة الانفتاح على إفريقيا بصفة سياسة دولة.

بين عامي 1962 و1965، أدرجت الحكومات الائتلافية برئاسة رئيس الوزراء عصمت إينونو هدف تطوير العلاقات مع الدول الإفريقية المستقلة حديثًا ضمن أهداف سياستها الخارجية. وكان برنامج أول حكومة ائتلافية التي تشكلت مع حزب الشعب الجمهوري اليساري العلماني وحزب الأمة الجمهوري اليميني وحزب تركيا الجديدة- يعبر عن الرضا عن حصول هذه الدول الإفريقية المستقلة حديثًا على حقوقها المشروعة من خلال الانضمام إلى الأمم المتحدة. وفي ذلك الوقت، جرى التعبير عن الاهتمام بهذه الدول مع إطلاق مبادرات لإقامة علاقات اقتصادية وثقافية. وقد جرى ذكر النقاط نفسها في برنامج حكومة إينونو العاشرة.[21] وفي هذا السياق، جرى فتح سفارات جديدة في الدول الإفريقية، وجرى إرسال بعثات حسن النية إلى هناك.

كما ذكرنا سابقًا، كانت قضية قبرص العامل الرئيس الذي شجّع تركيا على توسيع العلاقات مع الدول الإفريقية المستقلة حديثًا. في بيئة الحرب الباردة ثنائية القطب، كان زعيم القبارصة اليونانيين مكاريوس يتمتع بعلاقات جيدة مع معظم الزعماء الأفارقة المستقلين حديثًا. ومع ذلك، واجهت تركيا صعوبات من حيث شرح موقفها من قضية قبرص؛ بسبب عضويتها في مؤسسات غربية؛ مثل حلف شمال الأطلسي. وللتغلب على هذه التحديات والحصول على دعم دول جنوب الصحراء الكبرى في المحافل الدولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، زادت تركيا من تمثيلها الدبلوماسي في هذه

البلدان، وأرسلت أيضًا بعثات لشرح السياسة التركية. وفي هذا الصدد، هناك العديد من الحكايات في مذكرات السفراء فيما يتعلق بجهودهم لشرح الموقف التركي بشأن قضية قبرص للقادة الأفارقة، مثل اتصال السفير محمود ديكر دم بنكروما في غانا في عامي 1964 و1965.[22]

وعلاوة على ذلك، سلطت برامج انتخابات عام 1965 لثلاثة أحزاب رئيسة في ذلك الوقت الضوء على تطوير العلاقات الثنائية مع الدول الإفريقية ضمن رؤيتها السياسية. سلط حزب الشعب الجمهوري الضوء على دور تركيا ضد الاستعمار، وسعى إلى إقامة علاقات أوثق مع الدول النامية، وسعى حزب العدالة إلى بناء صداقات مع الدول المستقلة حديثًا والإسلامية. وركز حزب العدالة والتنمية على تنظيم العلاقات مع الجيران والدول الإسلامية على أساس المبادئ التاريخية والجيوسياسية، وإنشاء مؤسسات لدراسة القضايا الثقافية والاقتصادية والسياسية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا والدول الإسلامية. وقد أسهمت هذه التوجهات المتنوعة بشكل جماعي في تشكيل مشاركة تركيا مع إفريقيا خلال هذه الفترة.[23] ويجب أن نضع في الاعتبار أن التطورات في قضية قبرص مباشرة بعد رسالة جونسون أثّرت بشكل كبير في أولويات السياسة الخارجية التركية، وتبنت جميع الأحزاب السياسية في تركيا موقفًا إيجابيًّا بشأن زيادة العلاقات مع إفريقيا.

بحلول عام 1968، زاد عدد السفارات في إفريقيا إلى 11 سفارة.[24] وبالإضافة إلى زيادة التمثيل الدبلوماسي في إفريقيا، أرسلت تركيا العديد من البعثات إلى العواصم الإفريقية، واستضافت كبار الشخصيات من الدول الإفريقية. في عام 1968، انضم 18 سفيرًا إفريقيًّا إلى برنامج نظّمته السفارة التركية في القاهرة يتمثل في زيارة تركيا مدة أسبوعين، اجتمعوا فيها مع المسؤولين الأتراك، ومع فاضل كوجوك من قبرص في إطار غير رسمي.[25]

جاءت الموجة التالية من المبادرات لتطوير السياسات الإفريقية في السبعينيات، وبخاصة في النصف الثاني من العقد، حيث جرى افتتاح سفارتين جديدتين في الصومال وتنزانيا، وإرسال وفود تجارية إلى نيجيريا وكينيا وأوغندا وإثيوبيا والسودان. وأشار سلجوق إنجيسو، الذي شغل منصب رئيس قسم إفريقيا من عام 1978 إلى عام 1980، إلى أنه كانت هناك جهود لإسباغ الطابع المؤسسي على سياسة إفريقيا خلال هذه الفترة، مع التركيز على إعطاء الأولوية للعلاقات الاقتصادية والسياسية.[26]

استمر انخراط تركيا في إفريقيا بعد انقلاب عام 1980 مع نظرة اقتصادية جديدة تعطي الأولوية للصادرات. يمكن العثور على مفهوم الانفتاح على إفريقيا في برامج السياسة الخارجية لحكومات حزب الوطن الأم (ANAP) في النصف الثاني من الثمانينيات.

خلال هذه الفترة، بدأت المساعدات الإنسانية والتنموية تؤدّي دورًا أكثر بروزًا في السياسة الخارجية. وسلط وزير الخارجية مسعود يلماز الضوء على المساعدات التنموية التي تقدمها تركيا لإفريقيا خلال عرض الميزانية المالية عام 1989 لوزارة الخارجية أمام لجنة الخطة والميزانية في البرلمان التركي. قدمت تركيا حزمة مساعدات فنية بقيمة 10 ملايين دولار إلى 12 دولة في منطقة الساحل وأسهمت بمبلغ 500 ألف دولار في تمويل المشروعات لصندوق إفريقيا، الذي أُنشِئ لدعم النضال ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.[27] في عرض ميزانية العام التالي، أكد وزير الخارجية مسعود يلماز أنه رغم أوجه القصور في البنية التحتية والتحديات المالية، فإن البلدان الإفريقية تمتلك إمكانات كبيرة، وذكر أن تركيا ستواصل إعطاء الأولوية للعلاقات مع إفريقيا، وأعلن أنه ستُبذَل الجهود للانضمام إلى بنك التنمية الأفريقي.[28]

جرى الإعلان عن خطة عمل إفريقيا لعام 1998 التي جرى الاستشهاد بها على نطاق واسع خلال الحكومة الائتلافية لحزب الوطن الأم، وحزب اليسار الديمقراطي، وحزب تركيا الديمقراطي. وقد أعد إسماعيل جيم، وزير خارجية الحكومة الائتلافية المكونة من حزبين من يمين الوسط وحزب واحد من يسار الوسط، خطة العمل بإسهامات من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وأصبحت هذه الخطة نقطة مرجعية، حيث كانت المرة الأولى التي يجري فيها تقديم مثل هذه الخطة الشاملة في شكل وثيقة مكتوبة. وقد أشار الأساس المنطقي إلى أن مستوى العلاقات مع إفريقيا غير كافٍ لدولة بحجم تركيا. وكان الهدف هو إرساء أساس متين للعلاقات السياسية لتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية والثقافية.[29]

تحقّق بناء سياسة تركيا الإفريقية المؤسسية المعترف بها دوليًّا خلال حكم حكومات حزب العدالة والتنمية الذي دام 20 عامًا. وفي هذا العصر، تجاوزت السياسة الإفريقية الخطاب السياسي إلى جبهة راسخة في السياسة الخارجية التركية. وفي بيانه الانتخابي عام 2002، أعلن حزب العدالة والتنمية عن نيته الانفتاح على أسواق جديدة، منها إفريقيا؛ لتقليل الاعتماد الإقليمي.[30] أما في بيانه الانتخابي عام 2007، فأعلن حزب العدالة والتنمية أنه نفّذ خطة عمل الانفتاح على إفريقيا ليكون جزءًا من البرامج التي بدأت في عام 2005؛ لتوسيع نفوذ تركيا العالمي.[31] وقد جرى تضمين السياسة في خطط التنمية التي أعدتها الحكومة وصادق عليها البرلمان. ومن الجدير بالذكر أن حكومة حزب العدالة والتنمية المحافظة اعترفت بأنها كانت تنفذ برنامج الانفتاح على إفريقيا الذي أعدته في البداية

حكومة ائتلافية من طيف سياسي مختلف في عام 1998. وخلال هذه الفترة، حققت تركيا تمثيلاً دبلوماسيًّا واسعًا، وزادت بشكل كبير من العلاقات التجارية، وأُسِّست هذه العلاقات من خلال منصات ثنائية وإقليمية وقارية. وبعد عقدين من الجهود، هناك الآن علاقة أكثر استقرارًا مع القارة، تقوم على أرض صلبة، وتغطي مناطق مختلفة.

وعلى النقيض من تقييماتنا الموجزة التي أوردناها آنفًا، يزعم بعض الأكاديميين أن سياسة تركيا الأخيرة مدفوعة بانعدام الأمن في النظام، وأن مشاركتها في إفريقيا تشكلت بشكل متزايد من خلال سياساتها وعدائها تجاه المنافسين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[32] وبحسب هؤلاء المنتقدين، فإن تركيا تستخدم بشكل متزايد أساليب عسكرية غير شاملة، وعادةً ما تكون مشاركتها حزبية ومثيرة للانقسام.[33]

وعلى النقيض من هذه التفسيرات، يشير مراقبون أجانب آخرون إلى اتساق تركيز القادة على توسيع دور تركيا في المجال العالمي.[34] ويدعم كل من النخبة السياسية والمواطنين في تركيا الجهود الرامية إلى ترسيخ نفوذ دولي قوي.[35] ونتيجة لهذا، يجري

استقبال الانفتاح الإفريقي بشكل إيجابي من قبل جهات فاعلة مختلفة.

ويمكن القول: إن التطور المطرد لنهج تركيا تجاه القارة على مدى نصف قرن، على الرغم من الأحزاب الحاكمة المتعارضة، يشير إلى اهتمام ثابت بإفريقيا. إن السياسة الخارجية الثنائية الحزبية تشكل أهمية بالغة للإشارة إلى موثوقية السياسات، إذ دعمت الأحزاب في مختلف أطياف الحياة السياسية في تركيا زيادة العلاقات مع الدول الإفريقية لأسباب مختلفة مثل الفوائد الاقتصادية، أو الموقف الأيديولوجي، أو السياسة الواقعية البحتة. ومع ذلك، كانت النقطة المشتركة هي الدعم الثنائي الحزبي لعلاقات أفضل.

الحفاظ على السياسة المستقلة تجاه إفريقيا

إن السعي إلى الاستقلال في السياسة الخارجية التركية واضح في سياستها تجاه إفريقيا. وعند تقييم عملية التنمية، يتضح أن مبادرات السياسة المستقلة كانت حاسمة منذ المرحلة الأولية. فمن الخمسينيات إلى النصف الأول من الستينيات، كان نهج تركيا تجاه إفريقيا حذرًا، ولكنه تطور لاحقًا إلى مشاركات استباقية. وفي الخمسينيات، حافظت تركيا على مسافة من حركات الاستقلال في شمال إفريقيا؛ لتجنب المواقف المتضاربة مع الدول الأوروبية.[36] وجاء استقلال دول جنوب الصحراء الكبرى في وقت لاحق، ولم يكن على أجندة تركيا. ومع ذلك، بعد ستينيات القرن العشرين، دعمت الولايات المتحدة استقلال المستعمرات، وشجعت تركيا على النظر بشكل إيجابي إلى حركات الاستقلال.[37] مع رسالة جونسون عام 1964، أصبح البحث عن الحكم الذاتي في السياسة الخارجية بندًا مهمًّا في جدول الأعمال. بعد ذلك، يمكن النظر إلى سياسة تركيا تجاه إفريقيا على أنها نتيجة لسعيها إلى تحقيق التوازن في السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية التي تحددها أولوياتها الخاصة؛ بدلاً من كونها جزءًا من تحالف.

ركزت المبادرات المبكرة على تطوير العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية. في عام 1964، صرح وزير الخارجية فريدون جمال أركين في اجتماع لجنة الميزانية المشتركة أن التضامن مع الدول الغربية لا يعوّق العلاقات مع الدول الإفريقية.[38] وبالمثل، أعرب وزير خارجية حزب العدالة إحسان صبري تشاغلايان جيل، في مقابلة عام 1966 مع وكالة الأناضول عن رغبته في إقامة علاقات سياسية وتجارية واقتصادية مع الدول الإفريقية. يشير هذا الاتساق في الأهداف عبر الخطوط السياسية المختلفة إلى غرض موحد في تطوير السياسات الإفريقية.[39] وفي وقت لاحق كثيرًا، وعلى غرار تصريحات سابقة، في عام 1999، صرح وزير الخارجية إسماعيل جم بأن تطوير العلاقات السياسية من شأنه أن يضع الأساس للخطوات الاقتصادية.[40] وتشير الأدبيات والتصريحات الرسمية إلى أن

سعي تركيا إلى تحقيق التوازن مع العالم الغربي في العلاقات الاقتصادية والتجارية قد أثّر في سياساتها تجاه إفريقيا.

تحقّق تقدم كبير في تمثيل تركيا الدبلوماسي في إفريقيا، وبخاصة خلال العقدين الأخيرين من حكومات حزب العدالة والتنمية، حيث زاد عدد السفارات إلى 44. وتوسّعت مكاتب وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) في جميع أنحاء القارة، وازدهرت المراكز الثقافية التركية ومدارس المعارف التركية الدولية في القارة. وتشير الزيارات المتكررة رفيعة المستوى وثلاث قمم تركية إفريقية إلى مشاركة تركيا الديناميكية والمباشرة مع إفريقيا. وقد بادر حزب العدالة والتنمية إلى عقد قمة تركيا الإفريقية، وأصبح واحدًا من اثنتي عشرة دولة وكتلة تنظم قمم ثنائية مع القارة. وأصبح الرئيس أردوغان الزعيم صاحب أكبر عدد من الزيارات إلى القارة. وأكد أردوغان أن تركيا تنظر إلى الدول الإفريقية كإخوة لهم نفس المصير، وعلى السفينة نفسها.[41] إن مقارنة هذه القمم ومحاوريها بتلك التي عُقِدت في مناطق ومؤسسات أخرى تسلط الضوء على الجانب المستقل لسياسة تركيا تجاه إفريقيا.

إن تحليل سياسة تركيا تجاه إفريقيا في سياق السياسة الخارجية المستقلة- يكشف عن عوامل ترتبط بالسعي إلى الاستقلال في الشؤون الخارجية، إذ استلزمت العوامل الداخلية والخارجية تشكيل نهج مستقل. كما ساعد البحث عن هوية جديدة في السياسة الخارجية في السعي إلى الاستقلال، وكانت الحاجة إلى شركاء جدد في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والسعي إلى التوازن من القوى الدافعة الرئيسة. وقد اتبعت مشاركة تركيا في إفريقيا مسارًا مستقلاً، غير مقيد بعضويتها في حلف شمال الأطلسي.

ونظرًا لتعثر احتمالات عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، يمكننا التحدث أيضًا عن الافتقار إلى المشاركة بين تركيا وبعض أعضاء الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية. وهذا الافتقار إلى المشاركة واضح في القارة الإفريقية أيضًا. وبخاصة مع تزايد التباعد عن فرنسا، حيث طوّرت بعض الدول الإفريقية اتصالاتها مع تركيا بشأن القضايا الأمنية. ومن ثَمّ، فإن تركيا ومعظم دول الاتحاد الأوروبي لديها وجهات نظر مختلفة بشأن التعددية القطبية الناشئة في القارة. توفر هذه البيئة في القارة لتركيا فرصة لتضع نفسها بوصفها شريكًا إستراتيجيًّا وطويل الأمد بعلاقة قائمة على المصلحة المتبادلة والثقة.[42] إن هدف تركيا المتمثل في متابعة سياسة مستقلة وموقف وسيط بين الغرب والشرق يُنظَر إليه بشكل إيجابي في نظر معظم المسؤولين الحكوميين الأفارقة ورجال الأعمال والطلاب الأفارقة في تركيا.[43] كما أن الاختلافات بين تركيا والولايات

المتحدة في بعض مجالات السياسة، مثل غزو العراق في عام 2003، تُفسَّر أيضًا على أنها رغبة في مسار جديد ومستقل في العلاقات الدولية في منطقتها وخارجها، مثل إفريقيا.[44]

وباختصار، يمكن النظر إلى نهج تركيا تجاه إفريقيا على أنّه جزء من سعيها الأوسع نطاقًا إلى الاستقلال في السياسة الخارجية. إن البيئة الدولية بعد الحرب الباردة مكنت دولاً مثل تركيا من متابعة سياسات مستقلة. وكانت الشخصيات السياسية التركية من الطيف السياسي اليميني واليساري أكثر حرصًا على تحسين العلاقات مع مناطق بديلة، مثل إفريقيا، جنبًا إلى جنب مع العلاقات التقليدية مع العالم الغربي. وكانت حدود السياسة المستقلة محدودة خلال سنوات الحرب الباردة، في حين أن الجو الدولي الحالي أكثر ملاءمة لمثل هذه الإستراتيجية. وقد استفادت الحكومة الحالية من هذا الجو، وهدفت إلى بناء علاقة مستقرة مع القارة. وقد أدّت العوامل التاريخية والثقافية والاقتصادية أدوارًا حاسمة في تطوير سياسة خارجية مستقلة تجاه إفريقيا.

النهج العقلاني والبراغماتي

تأثر تطور سياسة تركيا تجاه إفريقيا بالهدفين المزدوجين المتمثلين في توسيع نطاقها الدبلوماسي وتحقيق النفوذ الإقليمي والعالمي، فضلاً عن الديناميكيات الداخلية واختيارات الجهات الفاعلة. وفي السياسة الخارجية التركية، كان تعزيز العلاقات مع آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا أمرًا بالغ الأهمية لموازنة علاقاتها مع الدول الغربية. وفي حين كانت قدرة تركيا على المناورة محدودة في أثناء الحرب الباردة، فإن المبادرات التي تلت عام 1990 كانت أكثر تأثيرًا. وقد أسهم التحول المحلي في تركيا والتغييرات في معايير التجارة الدولية في زيادة الاتصال بإفريقيا. وقد دفع هذا التحول تركيا إلى تنويع الشركاء في العلاقات لا مع الجيران المباشرين فقط، بل مع مناطق وقارات أخرى أيضًا.[45] ويمكن تحليل انفتاح تركيا على إفريقيا ضمن هذا المنظور البراغماتي. وفي عام 1965، أكد رئيس الوزراء ديميريل أهمية تطوير العلاقات مع هذه الدول، مدركًا الأهمية المتزايدة للدول الإفريقية المستقلة حديثًا على الساحة الدولية، مشيرًا إلى أن عدد السفارات التركية في إفريقيا بلغ 10 سفارات.[46] وقد أدى نقل قضية قبرص إلى الأمم المتحدة إلى سعي تركيا للحصول على دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، منها الدول الإفريقية. وفي عام 1967، تمت دعوة 22 سفيرًا إفريقيًا من القاهرة إلى تركيا لمناقشة العلاقات الثنائية والإقليمية، والاستماع إلى إجابات حول قضية قبرص.[47] وكما نرى من هذه الأمثلة، فإن البراغماتية واضحة في السياسة الإفريقية منذ البداية.

وقد أدت نهاية الحرب الباردة والتفكك اللاحق للنظام ثنائي القطبية إلى جانب عدم تلبية عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لتوقعات تركيا- إلى تغذية سعي تركيا إلى تحقيق التوازن في سياستها الخارجية. وفي عام 1998، سلطت خطة عمل فتح إفريقيا الضوء على الخطوات اللازمة لتأمين الدعم لترشيح تركيا لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[48] وقد أكدت هذه الخطة الأهمية الإستراتيجية لإفريقيا في طموحات تركيا الدولية.

كان تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية أحد الجوانب الرئيسة للنهج العقلاني الذي تنتهجه تركيا في سياساتها الرامية إلى الانفتاح على إفريقيا. ففي النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، بادر رئيس الوزراء تورغوت أوزال من خلال نهجه البراغماتي إلى إرسال وفود تتألف من أعضاء من وزارة الخارجية ووكيل وزارة التجارة الخارجية للبحث عن فرص الأعمال في القارة.[49] وأكدت خطة عمل الانفتاح على إفريقيا وقرارات القمم الإفريقية- التنميةَ الاقتصادية وزيادة التجارة والنمو المتبادل.[50] وبحلول نهاية عام 2022، ارتفعت التجارة مع إفريقيا إلى 40 مليار دولار، أي ثمانية أضعاف الزيادة التي

شهدتها السنوات العشرون الماضية.[51] وتوسعت لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية في جميع أنحاء إفريقيا، إذ أنشأت لجانًا اقتصادية مشتركة في 45 دولة إفريقية. وبالإضافة إلى العلاقات التجارية، أدّت شركات البناء التركية دورًا مهمًّا بشكل متزايد في المشروعات الأساسية في القارة. في الفترة ما بين 1972 و2023، نفذت الشركات التركية 1871 مشروعًا في 44 دولة إفريقية، بلغت قيمتها 85 مليار دولار.[52] وعلى الرغم من الحجج القائلة بأن التوسع الاقتصادي التركي في إفريقيا استهدف في المقام الأول المستعمرات الفرنسية السابقة، مستغلاً السخط المتزايد تجاه فرنسا وعدم الرضا الأخير عن السلع والخدمات الصينية،[53] يمكننا القول: إن الاهتمام التركي بالقارة لا يتركز في منطقة معينة، نظرًا للاستثمارات في إثيوبيا ودول شرق إفريقيا الأخرى.

إلى جانب الصين والهند والبرازيل وكوريا الجنوبية، يمكن تسمية تركيا بأنها واحدة من الشركاء الناشئين لإفريقيا. وللتنافس مع هذه الدول، يتعين على أنقرة تكثيف علاقاتها الرسمية مع البلدان في إفريقيا، وينبغي لجهود القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية تجاه إفريقيا أن تكمل المبادرات الحكومية. ويمكننا أن نزعم أنه على الرغم من بعض المشكلات، فإن التعاون بين الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية يسهم في نجاح السياسات الاقتصادية والتجارية التركية في القارة.

ويزعم بعض الأكاديميين أن نجاح تركيا في تعاملاتها مع إفريقيا يعتمد إلى حد كبير على ازدهار الاقتصادات الإفريقية حتى تتاح لها فرص جيدة لمنتجات التصدير التركية. ولكي تزدهر إفريقيا، فإن التجارة المزدهرة مع الصين أمر لا غنى عنه، وقد يكون ازدهار التجارة بين إفريقيا والصين مفتاح نجاح تركيا في مشاركتها الإفريقية.[54] ونظرًا للاختلاف في الحجم والقدرة، فإن السياسة البراغماتية في إفريقيا قد تقود تركيا إلى التعاون مع الصين في بعض المشروعات، وهو ما قد يكون صعبًا، مع الأخذ في الاعتبار النهج الصيني.

بالإضافة إلى الأولويات الاقتصادية، فإن النهج العقلاني الذي تتبناه تركيا في سياستها تجاه إفريقيا ينطوي أيضًا على الاستفادة من الروابط التاريخية والثقافية. ومع كون أكثر من نصف سكان إفريقيا من المسلمين، والذاكرة التاريخية لأهمية إسطنبول، والوحدة السياسية والاجتماعية التي استمرت قرونًا في شمال وشرق إفريقيا، فقد تلقت تركيا بطبيعة الحال ردودًا إيجابية. وبخاصة في شرق إفريقيا، إذ لا يزال الدعم العسكري والسياسي الذي قدمته الإمبراطورية العثمانية ضد الهجوم البرتغالي في القرن السادس عشر حاضرًا في الذاكرة الجماعية. وعلاوة على ذلك، وفّر التضامن بين بلدان الجنوب

في مختلف أنحاء إفريقيا أساسًا ملائمًا لسياسة تركيا. إن التقدّم الذي أحرزته تركيا في إفريقيا، والذي استشهد بأبعاد تاريخية ودينية واجتماعية وثقافية، يُعَدّ مثالاً واضحًا على السلوك العقلاني والإستراتيجي. ومع ذلك، هناك بعض الانتقادات التي تستهدف تركيا لعدم بذلها ما يكفي من الجهود لمساعدة البلدان الإفريقية ذات الدخل المنخفض، رغم الخطابات الكثيرة حول هذا الموضوع.[55] ووفقًا لهذه التقييمات، فإن التحديات الاقتصادية والأمنية التي تواجهها أنقرة تمنعها من تمثيل توقعات البلدان الأقل نموًّا في القارة. ونظرًا للقدرة الاقتصادية التي تتمتع بها تركيا، فإن الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية تبذل قصارى جهدها من حيث الإسهام في تخفيف تحديات القارة.

وكما يتبين من الأمثلة المذكورة آنفًا، فإن سياسة تركيا تجاه إفريقيا تتسم بنهج عقلاني ومتوازن، مدفوعًا بالحاجة إلى تنويع العلاقات الخارجية، وتعزيز الشراكات الاقتصادية والتجارية، والاستفادة من الروابط التاريخية والثقافية. وقد مكّنت هذه الإستراتيجية المتعددة الأوجه تركيا من تحقيق تقدّم كبير وتأسيس حضور قوي في إفريقيا، بما يتماشى مع أهداف سياستها الخارجية الأوسع نطاقًا.

التأكيد المتبادل والإيجابي على العلاقات

لا يمكن القول: إن الدول الإفريقية تركت سياسة تركيا الانفتاحية تجاه إفريقيا من دون رد. إن التشابه بين تركيا والعديد من الدول الإفريقية من حيث التشكيك في المعايير القائمة للنظام الدولي، والقضاء على التفاوت العالمي- أسهم في الاستقبال الإيجابي لتركيا في القارة. وقد تمكنت تركيا من تصوير سياساتها في القارة على أنها شراكة بين أنداد مع الدول الإفريقية.[56] وعلى عكس الجهات الفاعلة الأخرى مثل الصين والهند، ينظر العديد من البلدان إلى وجودها في إفريقيا على أنه جهد لإشراك الدول الإفريقية في سعي تركيا لتحقيق مكاسب مادية من خلال إقناع تلك الدول بقيمها وأهدافها المشتركة.[57]

إن عدد سكان تركيا وقدرتها الاقتصادية وقدرتها العسكرية وتاريخها كل ذلك يختلف عن دول أخرى مثل الصين والهند، ويجعل حجم تركيا في هذه العوامل والخطاب أكثر قبولاً لدى الدول الإفريقية. إن معظم الحكومات الإفريقية على استعداد للقبول بدخول شريك اقتصادي جديد يمكنه التنافس مع شركاء مثل الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا.[58] بالإضافة إلى ذلك، تنظر معظم الدول الإفريقية إلى تركيا بوصفها مانحًا وشريكًا صاعدًا في التجارة يهتم بالاحتياجات الإفريقية، ويسعى إلى إستراتيجية متوازنة بين مصالح الجانبين.[59] ولما سبق حظي انفتاح تركيا على إفريقيا بردود أفعال

متباينة من عواصم القارة. وعلى الرغم من الجاذبية العامة التي تتمتع بها تركيا لدى العديد من البلدان، فإن أولوياتها في تطوير التعاون مع أنقرة تختلف في العديد من المجالات.

وبحسب تحليل التصريحات الرسمية الصادرة عن العديد من الحكومات الإفريقية، فإن بعضها مهتم ببناء القدرات في مجال الحوكمة، وبعضها الآخر أعرب عن اهتمامه بجذب الاستثمارات التركية في الزراعة والتنمية الريفية، كما أعطت البلدان الصغيرة والأقل نموًّا الأولوية للمساعدات المالية والتنموية.[60] كما يشكل التعاون في معالجة آثار تغير المناخ موضوعًا جديدًا بين تركيا والدول الإفريقية.

وتكشف ردود الفعل الإيجابية من جانب البلدان الإفريقية تجاه تطلعات تركيا للقارة، بما في ذلك مجموعة كبيرة من المجالات المعلنة للتعاون المحتمل، عن جاذبية تركيا المتزايدة بوصفها قوة إقليمية في إفريقيا.[61] وتتقاسم تركيا الأهداف والمعايير مع العديد من البلدان الإفريقية بشأن القضايا العالمية، ويسهم التعاون مع هذه البلدان في صعود الدور التركي في القارة. وبالنسبة للحكومات الإفريقية، فإن الاتصال والتعاون مع تركيا من شأنه أيضًا أن يزيد من وضوح المشكلات الإفريقية في المجتمع الدولي.[62] ويمثل دعم تركيا لأقل البلدان نموًّا في الأمم المتحدة وإعلان إسطنبول في مايو/ أيار 2011 بشأن هذه القضية مثالاً على هذا الواقع.

وفي العامين الماضيين خاصة، أظهر تنفيذ سياسات الانفتاح من خلال البرامج السياسية والاقتصادية والثقافية والتنموية أن هذه السياسات ليست مجرد خطابية؛ إذ وصل عدد البعثات الدبلوماسية التركية في إفريقيا إلى 44 بعثة، في حين وصل عدد السفارات الإفريقية في أنقرة إلى 35 سفارة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تنظيم ثلاث قمم تركية إفريقية، بدءًا من القمة الأولى في عام 2008، وتجسيد منتدى الأعمال والاقتصاد التركي الإفريقي، الذي انعقد للمرة الرابعة في عام -2023 كل ذلك مؤشرات على المعاملة بالمثل لهذه الجهود.

وكان التدخل الإنساني التركي في الصومال في عام 2011 بزيارة وفد تركي برئاسة أردوغان رئيس الوزراء آنذاك، ومبادرات بناء الدولة اللاحقة- من الإسهامات الكبيرة في تصور تركيا في إفريقيا. فتحت هذه الجهود فصلاً جديدًا للبلاد، وهذا أدى إلى تغيير نظرة العالم إلى الصومال على أنها دولة فاشلة.[63] وبسبب الدعم الذي تقدمه تركيا للصومال، فإن كل جزء من المجتمع الصومالي يرحب بالمشاركة التركية.[64] كما تركت الزيارات رفيعة المستوى خلال ذروة الأزمة الإنسانية في دارفور وتنفيذ البرامج الإنسانية والتنموية انطباعًا دائمًا في هذا السياق. كما ساعد التنفيذ المباشر للبرامج الإنسانية والتنموية في تسريع التأثير.

إن تفضيل الطلاب الأفارقة تركيا باختيارهم إيّاها وجهة رائدة للتعليم الدولي- علامة أخرى على القبول العام. وقد قدّم برنامج المنح الدراسية التركية، الذي بدأ في عام 2012، منحًا دراسية للتعليم العالي لنحو 1000 شاب إفريقي سنويًّا، وهذا أسهم في تدفق الطلاب الأفارقة إلى تركيا. وقد تجاوز عدد الطلاب الأفارقة في تركيا 50 ألفًا، حيث يدرس الطلاب من كل دولة إفريقية تقريبًا في الجامعات التركية. إن الاستجابات من أجزاء مختلفة من القارة الإفريقية يمكن أن تسمح لنا بالحديث عن التأكيد المتبادل على الاهتمام التركي بإفريقيا والاستجابات الإيجابية من بلدان القارة.

التحديات التي تواجه السياسة التركية في إفريقيا

هناك تحديات وقيود تواجه تركيا في سياستها الإفريقية الناشئة عن عوامل داخلية وخارجية. وهنا سوف نناقش التحديات والصعوبات التي تواجه سياسة تركيا تجاه إفريقيا. قد تكون هناك بعض المخاطر التي قد تترتب على التوجه المستقبلي لعلاقات تركيا مع القارة الإفريقية. وقد يكون للافتقار إلى رؤية متطورة وطويلة الأمد والافتقار إلى الاهتمام بالأوساط الأكاديمية والبيروقراطية- آثار سلبية.

على الرغم من وجود علاقات مباشرة وغير مباشرة مع إفريقيا حتى خط الاستواء خلال الفترة العثمانية، إلا أن الانقسام الاستعماري بعد مؤتمر برلين عام 1884 وتفكك الإمبراطورية العثمانية أدى إلى انقطاع طويل الأمد في العلاقات مع إفريقيا. وعلى الرغم من الأسباب الكامنة المختلفة، أدى الانقطاع في نهاية المطاف إلى فقدان الوعي والمعرفة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية حول المنطقة بين شرائح أوسع من السكان في تركيا. وقد جرى تصوير القارة الإفريقية في المناهج التعليمية الأساسية والكتب المدرسية من منظور أوروبي مركزي، وإهمال مكانتها في تاريخ الإنسانية والحضارة. بالإضافة إلى ذلك، جرى تجاهل وجود إفريقيا داخل النظام السياسي والبنية الاجتماعية العثمانية.[65] ولم يجرِ تضمين الفترة الاستعمارية وإفريقيا ما بعد الاستعمار في المنهج الدراسي إلا على نطاق محدود. ورغم الإضافات الحديثة التي تحققت في الكتب المدرسية المتعلقة بإفريقيا، فإنها لا تزال تقدم بنية انتقائية عندما ننظر إليها بشكل كامل.[66]

ونظرًا لدور الكتب المدرسية في تشكيل السلوك المجتمعي العام، فإن أهمية المصلحة العامة والمعرفة بإفريقيا، ومن ثَمّ أهمية الملكية المجتمعية للسياسات واستدامتها، تصبح أكثر وضوحًا. ويظل هذا الافتقار إلى المعرفة والصور النمطية حول القارة يشكل تحديًا لتوسيع المعرفة بالقارة في تركيا.

تتجلى هذه الفجوة في التعليم الأساسي أيضًا في التعليم العالي. ففي دراسة أُجرِيت

عام 2022 استهدفت طلابًا من 118 قسمًا للعلاقات الدولية، كشفت ردود 1086 طالبًا أن 19% فقط كانوا يأخذون أو يفكرون في أخذ دورة تدريبية حول إفريقيا. وتصبح هذه البيانات أكثر أهمية عند مقارنتها باهتمام 23% بالدورات التدريبية المتعلقة بأمريكا اللاتينية. وبعد التخرج، يطمح 80% من هؤلاء الطلاب إلى متابعة حياتهم المهنية في القطاع العام والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية.[67] ومن الواضح أن هناك حاجة إلى توسيع وتعميق التعليم التخصصي المتعلق بإفريقيا الذي تقدمه بعض الجامعات على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا من منظور متعدد التخصصات. وينعكس هذا القيد أيضًا في الأطروحات. وقد وجدت دراسة حول إفريقيا في قاعدة بيانات أطروحات مجلس التعليم العالي (YÖK) أن حوالي 1700 أطروحة ماجستير ودكتوراه قد أُجريت، ومعظمها كتبها طلاب أفارقة وصلوا بأعداد كبيرة إلى تركيا في العقد الماضي.[68] من ناحية أخرى، عند فحص مجالات اهتمام الباحثين في العلاقات الدولية في الأوساط الأكاديمية التركية، وُجد أن 1.3% فقط يركزون على إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على أنها اهتمامهم الأَساسي.[69] ويمكن اعتبار الاهتمام المنخفض بين الأكاديميين عاملاً يسهم في عدم كفاية البحوث والأطروحات. يجب اتخاذ خطوات لضمان وصول المعرفة والموارد الخبيرة المطلوبة لسياسات التواصل مع إفريقيا في تركيا إلى المستوى المناسب. علاوة على ذلك، فإن الخريجين المؤهلين الذين درسوا في تركيا، وهم أحد النتائج المهمة للتواصل مع إفريقيا، سيقدّمون إسهامات كبيرة في معالجة هذه الفجوة. يجب اتخاذ إجراءات استباقية للاستفادة من هذه الموارد البشرية في الجامعات وغيرها من المجالات المطلوبة.

خلق التوسع في السياسة الخارجية وتوسيع الرؤية تحديات في قدرة الأوساط الأكاديمية على مواكبة التطورات، وهذا أدى إلى صعوبات في تحقيق القدرة المؤسسية اللازمة. إن توسيع الرؤية ونمو الهياكل المؤسسية وتنويعها يتطلبان موارد بشرية متخصصة ذات معرفة متعمقة وحديثة. وقد أدت هذه الفجوة إلى مشكلات تتمحور حول أوجه القصور في التخطيط والتنسيق. إن تركيا، التي تهدف إلى توسيع نطاق سياستها الخارجية وتعميق حضورها في إفريقيا، لا يمكنها تنفيذ رؤيتها السياسية بشكل فعال إلا من خلال التعاون الوثيق مع القطاع العام والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وفي هذا السياق، فإن ضمان استمرارية المعرفة والخبرة على المستوى الفردي ونقلها إلى الذاكرة المؤسسية له أهمية كبيرة. وتشير الانتقادات المتعلقة بالتخطيط والتنسيق إلى أوجه القصور القائمة في تحقيق التوافق بين الرؤية والسياسة والقدرة.

وعلى الرغم من المشاركة مع القارة في العقدين الماضيين، لا تزال تركيا تفتقر إلى ما يكفي من الخبراء المدربين على الشؤون الإفريقية.[70] إن عدم القدرة على تحقيق النتائج

المرجوة من الانفتاحات السابقة على إفريقيا في فترات مختلفة من تاريخ الجمهورية يمكن تفسيره بمحدودية الموارد، وقد يكون هذا هو الحال مرة أخرى في المستقبل.[71] وكما يزعم بعض الأكاديميين فإنّ الافتقار إلى العلاقات القوية مع دول مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا وكينيا قد يخلق عقبات أمام تركيا للوصول إلى كل جزء من القارة.[72] يجب أخذ هذه التحديات في الاعتبار في تنفيذ السياسة الخارجية، ولكن زيادة الاتصالات مع العديد من الجهات الفاعلة قد تساعد في التغلب على بعض هذه العقبات.

من ناحية أخرى، تؤثر القدرة الاقتصادية أيضًا في زخم سياسة تركيا تجاه إفريقيا حيث يتطلب مستوى المشاركة التي تسعى تركيا إلى إقامتها مع القارة، سواء على المستوى القاري أم مع المجتمعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية، وكذلك مع 54 دولة على المستوى الثنائي– قدرةً اقتصادية كبيرة. عند النظر في البلدان التي تجري دبلوماسية القمة مع إفريقيا، فإن أقرب دولة إلى تركيا من حيث الناتج المحلي الإجمالي هي كوريا الجنوبية، بفارق يبلغ حوالي 500 مليار دولار. ومن حيث البعثات الدبلوماسية، فإن كوريا الجنوبية لديها أقل من نصف الوجود التركي، مع 21 بعثة في إفريقيا. وتشكل القدرات الاقتصادية للدول المعترف بها بوصفها دول منافسة في إفريقيا مخاطر على أهداف تركيا. ولذلك يتطلب زخم النشاط التركي في إفريقيا استمرار التنمية الاقتصادية في تركيا.

بالإضافة إلى ذلك، جذبت رؤية تركيا المتزايدة في إفريقيا في السنوات الأخيرة، وبخاصة في صناعات البناء والدفاع– انتباه الجهات الفاعلة العالمية. وقد أدى تأمين مشروعات كبيرة في قطاع المقاولات إلى المنافسة مع الصين. وفي غضون ذلك، لم تخف فرنسا انزعاجها من وجود تركيا في إفريقيا، وانتقدت الخطاب الذي تستخدمه تركيا تجاه فرنسا.[73] كما أعربت ألمانيا عن قلقها بشأن الوجود المتزايد لتركيا في إفريقيا، على الرغم من أنها لا تنظر إلى تركيا بعد على أنها تهديد مباشر، بل تعدّها مصدرًا للقلق.[74] وفي هذا السياق يتعين على صناع السياسات الأتراك أيضًا أن يأخذوا في الاعتبار الحسد من اللاعبين الآخرين في القارة.

أسهمت سياسات تركيا المتوافقة مع مفاهيم التعاون بين بلدان الجنوب والتنمية المشتركة والدبلوماسية الإنسانية– في صورتها عبر القارة بشكل كبير. ومن الجدير بالذكر أن تدخل تركيا الإنساني في الصومال رفع من احترامها ومكانتها. ولكن رغم ذلك، فإن خطاب الكراهية المتزايد والسلوكيات العنيفة تجاه المجتمعات السوداء والعربية والمسلمة في السنوات الأخيرة في تركيا أسهم في تشويه صورتها الإيجابية في المجال العام الدولي. ومن الأمثلة على هذا التمييز المواقف السلبية تجاه رواد الأعمال الصوماليين الذين يديرون أعمالهم في كيزيلاي، التي جرى تسليط الضوء عليها في

وسائل الإعلام الإفريقية والدولية على أنها دليل على تصاعد العنصرية ضد الأفارقة في تركيا.[75] ومن الحقائق أيضًا أن السلوكيات العنصرية الواعية أو غير الواعية هي من بين التجارب التي يواجهها الطلاب الأفارقة في حياتهم اليومية في الجامعات.[76]

خاتمة

استكشفت هذه الدراسة مبادئ السياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا، وتتبعت تطورها عبر خمسة عصور مميزة من مبادرات الانفتاح التي طورتها الحكومات التركية المتعاقبة. بدأت المرحلة الأولى في الستينيات باعتراف تركيا بالدول الإفريقية المستقلة حديثًا، وإنشاء السفارات والبعثات الدبلوماسية، وهذا يمثل خطواتها الأولية في التعامل مع القارة. وحدثت الفترة الثانية في أواخر السبعينيات عندما سعت تركيا، ردًّا على العلاقات المتوترة مع الحلفاء الغربيين بعد حرب قبرص- إلى تنويع علاقاتها الخارجية من خلال توسيع نطاقها في إفريقيا. وقد شهدت هذه الفترة اضطرابًا سياسيًّا وانقلابًا عسكريًّا، ولكن التحول نحو إفريقيا استؤنِف في ثمانينيات القرن العشرين عندما تولت حكومة مدنية السلطة في عام 1983. وقد انخرطت إفريقيا في هذه الفترة من خلال البرامج الإنسانية والتنموية إلى جانب المبادرات السياسية والاقتصادية والثقافية.

وشكلت خطة عمل تركيا في إفريقيا عام 1998 العصر الرابع لإسباغ الطابع الرسمي على سياسة تركيا تجاه إفريقيا وإرساء الأساس لعلاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية أقوى. ومع ذلك، فقد حدثت التطورات الأكثر شمولاً وملموسية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية. وقد شكّل إعلان سنة 2005 «عام إفريقيا» بداية الفترة الخامسة والأخيرة، حيث أصبحت سياسة تركيا تجاه إفريقيا مؤسسية، وتكثفت مشاركتها مع القارة من خلال زيادة الوجود الدبلوماسي على الجانبين، وإنشاء منصات على المستوى القاري والدبلوماسية بين الناس.

ظلت المبادئ الأساسية التي توجه سياسة تركيا تجاه إفريقيا عبر هذه الفترات الخمس ثابتة. وقد ضَمنت النظرةُ الواحدة للأحزاب الاستمراريةَ عبر الحكومات المختلفة، في حين سمح الاستقلال في السياسة الخارجية لتركيا بملاحقة مصالحها في إفريقيا بشكل مستقل. وقد دعم النهج العقلاني والعملي لتركيا، وبخاصة تركيزها على الدبلوماسية الاقتصادية والتجارة- جهودها لبناء علاقات مفيدة للطرفين مع الدول الإفريقية. وأخيرًا، كان مبدأ الاعتراف المتبادل والتأكيد أمرًا بالغ الأهمية، مع تأكيد تركيا احترام السيادة الإفريقية والقيم الثقافية، وهذا أدّى إلى استقبال إيجابي وشراكات متنامية في جميع أنحاء القارة.

على الرغم من هذه النجاحات، لا تزال هناك العديد من التحديات. إن الافتقار إلى

الوعي العام الكافي والخبرة الأكاديمية بشأن إفريقيا داخل تركيا، إلى جانب القدرة الاقتصادية المحدودة- يشكل مخاطر على استدامة هذه السياسة. وعلاوة على ذلك، فإن المنافسة العالمية المتزايدة من دول مثل الصين والهند، فضلاً عن المخاوف من القوى الراسخة مثل فرنسا وألمانيا- تشكل تحديات خارجية يجب على تركيا أن تبحر فيها بعناية. وعلى الصعيد المحلي، يمكن للصور النمطية المجتمعية والقدرة المؤسسية غير الكافية أن تعوّق المشاركة الطويلة الأجل.

وفي الختام، يمكننا القول: إن السياسة التركية تجاه إفريقيا تشكلت من خلال مجموعة من العوامل التاريخية والجيوسياسية والاقتصادية التي أسهم جميعها في تعزيز الانخراط المستدام والمتطور مع القارة. وفي الوقت الذي لا تزال التحديات قائمة، وبخاصة فيما يتصل بالوعي العام والمنافسة مع الجهات الفاعلة العالمية الأخرى- فإن النهج البراغماتي والمستقل والتعاوني الذي تنتهجه تركيا قد رسّخ مكانتها بوصفها شريكًا رئيسًا للدول الإفريقية. ومع استمرار تركيا في توسيع نفوذها العالمي، فمن المرجّح أن تظلّ علاقتها بإفريقيا ركيزة أساسية لسياستها الخارجية، وهذا يوفّر فرصًا لمزيد من النمو والتعاون والتنمية المتبادلة بينهما.

الهوامش والمراجع:

1. Tom Wheeler, "Ankara to Africa: Turkey›s Outreach since 2005," South African Journal of International Affairs, Vol. 18, No. 1 (March, 2011), pp. 43-62; Emel Parlar Dal and Samiratou Dipama, "Assessing the Turkish "Trading State" in Sub-Saharan Africa," in Emel Parlar Dal (ed.), Turkey's Political Economy in the 21st Century, (Palgrave, 2019), pp. 239-270; Umut Korkut and İlke Civelekoğlu, "Becoming a Regional Power while Pursuing Material Gains: The Case of Turkish Interest in Africa," International Journal, Vol. 68, No. 1 (February 2012), pp. 187-204; Kieran E. Uchehara, "Continuity and Change in Turkish Foreign Policy toward Africa," Gazi Akademik Bakış, Vol. 2, No. 3 (April 2008), pp. 43-64; Mehmet Özkan and Serhat Orakçı, "Decoding of Turkey's Last Two Decades in Africa," in Alexey M. Vasiliev, Denis A. Degterev, and Timothy M. Shaw (eds.), Africa and the Formation of the New System of International Relations - Vol. II, (October 2023), pp. 205-220; Abdurrahim Sıradağ, "Turkey's Foreign Policy toward Africa: Three Levels of Analysis," Journal of Asian and African Studies, (December 2023), pp. 1-14; Mehmet Özkan and Birol Akgün, "Turkey's Opening to Africa," The Journal of Modern African Studies, Vol. 48, No. 4 (November 2010), pp. 525-546.
2. Ioannis N. Grigoriadis and Georgios Christos Kostaras, "Turkey's African Adventure: Taking Stock of a New Chapter in EU-Turkey Relations," Athens: Hellenic Foundation for European & Foreign Policy, Policy Paper No. 83 (September 2021); Mehmet Özkan and Birol Akgün, "Turkey's Opening to Africa," The Journal of Modern African Studies, Vol. 48, No. 4 (November 2010), pp. 525-546.
3. Nihat Dinç, "Gönüllü Diplomat," (İstanbul: İthaki Yayınları, 1998), p. 71.
4. Selçuk İncesu, Yaşam Yokuşlu Bir Yoldur, (İstanbul: İleri Yayınları, 2021), pp. 207-209.

5. İncesu, Yaşam Yokuşlu Bir Yoldur, p. 93.
6. Mehmet Köse and Hacer Atabaş, "The Role of Foreign Policy in International Student Mobility: The Case of the Turkish "Opening to Africa" Policy," Journal of University Research, Vol. 6, No. 4 (December 2023), pp. 367-380.
7. Faik Melek, Hepsi Geldi Geçti, (İstanbul: Milliyet Yayınları, 1994), p. 194.
8. Numan Hazar, "Türkiye'nin Afrika'ya Açılımı," Stratejik Analiz, Vol. 9, No. 99, (July 2008), pp. 17-26.
9. Numan Hazar, Türkiye Afrika İlişkileri, (Ankara: Akçağ Yayınları, 2017), p. 245.
10. Mehmet Öztürk and Melih Duman, "A Founding Role in Türkiye's Africa Policy: The Action Plan for Opening to Africa," Insight Turkey, Vol. 25, No. 3 (2023), pp. 223-240.
11. Ebru Oğurlu, "1998-2018 Arası Dönemde Türkiye'nin Afrika Deneyimi: Fikirden Eyleme Bir Dönüşüm," Avrasya Etüdleri, Vol. 54, No. 2, (May 2018), pp. 65-94.
12. Emel Parlar Dal and Samiratou Dipama "Assessing Turkey-Africa Engagements," APRI, (April 27, 2023), pp. 239-270.
13. Alexis Habıyaremye and Tarık Oğuzlu, "Engagement with Africa: Making Sense of Turkey's Approach in the Context of Growing East-West Rivalry," Uluslararası İlişkiler, Vol. 11, No. 41, (June 2014), pp. 65-85.
14. Buğra Süsler and Chris Adler, "Turkey and African Agency: The Role of Islam and Commercialism in Turkey's Africa Policy," Journal of Modern African Studies, Vol. 60, No. 4 (March 2022), pp. 597-617.
15. Federico Donelli, "The Ankara Consensus: The Significance of Turkey's Engagement in Sub-Saharan Africa," Global Change, Peace & Security, Vol. 30, No. 1 (February 2018), pp. 57-76.

16. Mark Langan, “Virtuous Power Turkey in Sub-Saharan Africa: The ‘Neo-Ottoman’ Challenge to the European Union,” Third World Quarterly, (September 2016), pp. 1399-1414.
17. Federico Donelli and Ariel Gonzalez-Levaggi, “Becoming Global Actor: The Turkish Agenda for the Global South,” Rising Powers Quarterly, Vol. 1, No. 2 (December 2016), pp. 93-115.
18. Tom Wheeler, “Ankara to Africa: Turkey›s Outreach since 2005,” South African Journal of International Affairs, Vol. 18, No. 1, (March 2011), pp. 43-62.
19. Donelli and Gonzalez-Levaggi, “Becoming Global Actor: The Turkish Agenda for the Global South.”
20. Mira Demirdirek and Hamid Talebian, “Bolstering the Bromances: Turkey›s and Iran›s Tightening Ties with Africa,” GIGA Focus, No. 6, (December 2022).
21. İrfan Neziroğlu and Tuncer Yılmaz, Hükümetler, Programları ve Genel Kurul Görüşmeleri, (Ankara: TBMM Basımevi, 2013), pp. 1500-1748.
22. Mahmut Dikerdem, Ortadoğu›da Devrim Yılları, (İstanbul: Cem Yayınevi, 1990), p. 147.
23. Mete Kaan Kaynar and Nurettin Kalkan (eds.), Cumhuriyet Dönemi Partiler: Seçimler Beyannameler (1923-1980), (Ankara: TBMM Yayınları, 2022).
24. Cihan Daban, “21. Yüzyilda Türkiye’nin Afrika Ülkeleri ile Siyasi ve Diplomatik İlişkileri,” Abant Sosyal Bilimler Dergisi, Vol. 21, No. 3 (November 2021), pp. 925-944.
25. Semih Günver, Tanınmayan Meslek, (Ankara: A.Ü. S.B.F. Ve Basın Yayın Yüksekokulu Y, 1984), p. 306.
26. İncesu, Yaşam Yokuşlu Bir Yoldur

27. "Dışişleri Bakanı Mesut Yılmaz Tarafından Dışişleri Bakanlığı 1989 Mali Yılı Bütçe Tasarısının TBMM Plan ve Bütçe Komisyonunda Görüşülmesi Vesilesiyle Yapılacak Takdim Konuşması," Dışişleri Tarihçesi, (1988).
28. "Dışişleri Bakanı Mesut Yılmaz Tarafından Dışişleri Bakanlığı 1990 Mali Yılı Bütçe Tasarısının TBMM Plan ve Bütçe Komisyonunda Görüşülmesi Vesilesiyle Yapılacak Takdim Konuşması," Dışişleri Tarihçesi, (1989).
29. "Afrika Kıtası ile İlişkiler Hakkında Açıklama," Dışişleri Güncesi, (1998).
30. "2002 Genel Seçimleri Seçim Beyannamesi," AK Parti, (2002).
31. "2007 Genel Seçimleri Seçim Beyannamesi," AK Parti, (2007).
32. Spyros S. Sofos, "Navigating the Horn: Turkey's Forays in East Africa," PeaceRep, (July 2023), retrieved from https://peacerep.org/publication/navigating-the-horn-turkeys-forays-in-east-africa/.
33. Sofos, "Navigating the Horn: Turkey's Forays in East Africa."
34. Brendon J. Cannon and Federico Donelli, "Turkey-Africa Relations and Turkey's National Role Conception as the Centre Country: Continuity or a Break with the Past?," Journal of Balkans and Near Eastern Studies, Vol. 26, No. 3 (December 2023), pp. 295-310.
35. Cannon and Donelli, "Turkey-Africa Relations and Turkey's National Role Conception as the Centre Country."
36. Türkkaya Ataöv, "Afrika ve Biz," Vatan, (March 21, 1976).
37. "Foreign Relations of the United States, 1958-1960," National Security Council Report, (1960).
38. "Dışişleri Bakanı Feridun Cemal Erkin'in 26 Arahk 1964 Taihinde TBMM Bütçe Karma Komisyonu Önünde Yaprmış Olduğu Beyanat," Dışişleri Belleteni, (1964).

39. "Dışişleri Bakanının Anadolu Ajansına Verdiği Bakanının Anadolu Ajansına," Dışişleri Belleten, (1966).
40. "Dışişleri Bakanı Sayın İsmail Cem›in Basın Toplantısı," Dışişleri Güncesi, (1999).
41. "Türkiye-Afrika Ortaklık Zirvesi," Türkiye Cumhuriyeti Cumhurbaşkanlığı, retrieved September 22, 2024, from https://www.tccb.gov.tr/ozeldosyalar/turkiye-afrika/zirve/.
42. Nebahat Tanrıverdi Yaşar, "Unpacking Turkey's Security Footprint in Africa: Trends and Implications for the EU," SWP Comment, No. 42 (2022).
43. Dal and Dipama "Assessing Turkey-Africa Engagements."
44. Wheeler, "Ankara to Africa: Turkey›s Outreach since 2005."
45. Mehmet Özkan, "Turkey›s Rising Role in Africa," Turkish Policy Quarterly, Vol. 9, No. 4 (Winter 2010), pp. 93-105.
46. "Demirel›in Senato›da Bütçe Konuşması," Dışişleri Belleten, (1965); "İktisadi ve Teknik Olaylar,"
Dışişleri Belleten, (1965).
47. "Konuk Afrikalı Büyükelçilere Türkiye Hakkında Verilen Brifing," Dışişleri Belleten, (1968); "22 Afrika Devleti Kahire Büyükelçilerinin Türkiye›ye Davetleri," Dışişleri Belleten, (1967).
48. "Afrika Kıtası ile İlişkiler Hakkında Açıklama," Dışişleri Güncesi, (1998).
49. Kenan Tepedelen, "The Turkish Policy of Opening up to Africa," Dış Politika, No. 3-4 (2008), pp. 100-114.
50. "Afrika Kıtası ile İlişkiler Hakkında Açıklama," Dışişleri Güncesi; Mehmet Özkan and Serhat Orakçı, "Türkiye-Afrika Zirveleri: Küresel Dönüşüm Zamanlarında Stratejik Bir Ortaklık," in Neba Ridley Ngwa (ed.), Summit Diplomacy, (Ankara: Afrika Vakfı Yayınları, 2021), pp. 11-33.

51. "Ticaret Bakanı Ömer Bolat Türkiye-Afrika İş ve Ekonomi Forumunda Konuştu," Ticaret Bakanlığı, (October 2023), retrieved from https://ticaret.gov.tr/haberler/ticaret-bakani-omer-bolat-turkiye-afrika-is-ve-ekonomi-forumunda-konustu.
52. "International Activities of the Turkish Contractors," Türk Müteahitler Birliği, (2023).
53. Michaël Tanchum, "Turkey›s Maghreb-West Africa Economic Architecture: Challenges and Opportunities for the European Union," Centre for Applied Turkey Studies (CATS), No. 3 (Berlin: CATS-SWP, 2021).
54. Alexis Habıyaremye and Tarık Oğuzlu, "Engagement with Africa: Making Sense of Turkey's Approach in the Context of Growing East-West Rivalry," Uluslararası İlişkiler, Vol. 11, No. 41 (June 2014), pp. 65-85.
55. Uche E. Ofodile, "Emerging Market Economies and International Investment Law: Turkey-Africa Bilateral Investment Treaties," Vanderbilt Journal of Transnational Law, Vol. 52, No. 4 (2021), pp. 949-1064
56. Habıyaremye and Oğuzlu, "Engagement with Africa: Making Sense of Turkey's Approach in the Context of Growing East-West Rivalry."
57. Korkut and Civelekoğlu, "Becoming a Regional Power while Pursuing Material Gains."
58. Karen Kaya and Jason Warner, "Turkey and Africa: A Rising Military Partnership?" Kansas: Foreign Military Studies Office, (October 2012), pp. 1-15.
59. Dal and Dipama "Assessing Turkey-Africa Engagements."
60. Korkut and Civelekoğlu, "Becoming a Regional Power while Pursuing Material Gains."
61. Korkut and Civelekoğlu, "Becoming a Regional Power while Pursuing Material Gains."

62. Kaya and Warner, “Turkey and Africa: A Rising Military Partnership?”
63. Tunç Demirtaş, “A Hundred Year Transformation of Türkiye-Africa Ties,” in Muhittin Ataman, Murat Yeşiltaş (eds.), Türkiye’s Foreign Policy: A Century of Strategic Transformation, (İstanbul: Seta Publications, 2024), pp. 173-188.
64. Kaya and Warner, “Turkey and Africa: A Rising Military Partnership?”
65. Hasan Kılıç, “Türkiye’deki Ortaöğretim Tarih Ders Kitaplarında Afrika,” Cappadocia Journal of Area Studies, Vol. 3, No. 1 (June 2021), pp. 63-89.
66. Zafer Çelik, Esma Karadağ, and Latife Reyhan Başer, “Sudan Ders Kitaplarında Osmanlı, Türk ve Türkiye İmgesi,” in Mesut Özcan and Mehmet Köse (eds), Türkiye Sudan İlişkileri, (Ankara: Afrika Vakfı Yayınları, 2021), pp. 59-88.
67. Bekir S. Gür, Mehmet Köse, and Mesut Özcan, “Kitleselleşme Sonrası Uluslararası İlişkiler Programları: Öğrenci Profili ve Beklentileri,” İnsan ve Toplum, Vol. 13, No. 2 (June 2022), pp. 1-28.
68. Ahmet Emin Dağ, “Afrika Konusunda Türkiye’de Artan Akademik İlgi: Üniversite Tezleri Üzerinden Bir Analiz,” FSM İlmî Araştırmalar İnsan ve Toplum Bilimleri Dergisi, No. 20, (December 2022), pp. 1-24.
69. Mustafa Aydın and Cihan Dizdaroğlu, “Türkiye’de Uluslararası İlişkiler: TRIP 2018 Sonuçları Üzerine Bir Değerlendirme,” Uluslararası İlişkiler Dergisi, Vol. 16, No. 64 (December 2019), pp. 3-28.

70. Mehmet Özkan, “Turkey in South-South Cooperation: New Foreign Policy Approach in Africa,” Вестник Российского университета дружбы народов. Серия: Международные отношения, Vol. 18, No. 3 (2018), pp. 565-578.
71. Cannon and Donelli, “Turkey-Africa Relations and Turkey’s National Role Conception as the Centre Country.”
72. Cannon and Donelli, “Turkey-Africa Relations and Turkey’s National Role Conception as the Centre Country.”
73. Denis M. Tull, “French Perceptions of Turkey in Africa: A Potentially Problematic Player,” CATS Network Papers, (2024).
74. Max Montgomery, “Rival, Partner, or Something in-between?” Centre for Applied Turkey Studies (CATS), No. 1 (April 2024).
75. Gökhan Kavak, “Perception of Turkey in the African Press-Media: The Example of the Somali Sofrası,” Ankara Üniversitesi SBF Dergisi, (2024), pp. 1-19.
76. Serdar Ünal, “Yabancıya Yönelik Merkakın Niyetlenilmemiş Sonuçları: Afrika Kökenli Siyahi Öğrenciler ve Irksal Temelli Mikro Saldırganlıklar,” Pamukkale University Journal of Social Sciences Institute, Vol. 60, (January 2024), pp. 294-319.

TURKISH FOREIGN POLICY YEARBOOK 2023

Editors:
Burhanettin Duran
Kemal İnat
Mustafa Caner

setavakfitr setav setavakfi
www.setav.org • kitap@setav.org (0212) 395 11 00

SETA